قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

أبعاد الهجرة السرية نحو دول شمال حوض المتوسط وإجراءات مواجهتها على المستوى الأوروبي وفي القوانين المغاربية

The dimensions of secret immigration towards the northern Mediterranean basin countries and measures to confront them at the European level and in the Maghreb laws

د.أمينة سرير عبد الله [1] ،*
[1] جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الدراسات السياسية والدولية، الجزائر.

Key words:

Immigration

Illegal immigration

Secret immigration

Integration

Migrant labor

Euro-mediterranean relations.

Abstract

Migration is one of the social phenomena related to the individual who moves from one community to another, leaving his homeland to join a new human group in the context of his search for requirements that he did not find in his country. The exacerbation of the phenomenon of illegal immigration of individuals has negatively affected the security of the Maghreb source countries and the European receiving countries of illegal immigrants. Therefore, this study aims to identify the social, economic, cultural and political dimensions of clandestine immigration and its anatomy by identifying the causes of clandestine immigration towards southern European countries and identifying their factors. And it touched upon the laws, policies and procedures adopted by the European and Maghreb side, and the research reached a set of conclusions and recommendations after attributing the exacerbation of clandestine immigration to internal and external factors, which led to the impotence and the inability of the Mediterranean countries to reduce them.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :17-02-2021

القبول : 17-03-2021

الكلمات المفتاحية:

الهجرة

الهجرة غير الشرعية

الهجرة السرية

الاندماج

العمالة المهاجرة

العلاقات الأورو-متوسطية.

ملخص

تعتبر الهجرة من بين الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالفرد الذي ينتقل من مجتمع لآخر، في سياق بحثه عن متطلبات لم يجدها في بلده. حيث تقوم الهجرة بإلغاء الحدود، وإيجاد وفرة التنوع الثقافي والاقتصادي، ومن جهة أخرى ينظر إلى الهجرة السرية كتهديد لآليات حقوق الإنسان التي تسعى لضمان تمتع الجميع بكامل حقوقهم بمن فيهم المهاجرون والمواطنون، وقد خلفت الحركة الإنسانية من شمال افريقيا إلى دول شمال حوض البحر الأبيض المتوسط أبعادا ومخاطرا بسبب تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفراد، مما انعكس سلبا على أمن دول المنبع والدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين. لذا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للهجرة الخارجية وتشريحها من خلال تحديد أسباب الهجرة السرية نحو جنوب أوروبا، ثم التطرق إلى القوانين والسياسات والإجراءات المنتهجة من الطرف الأوروبي والمغاربي، وقد توصل البحث إلى ارجاع تفاقم الهجرة السرية إلى عوامل داخلية وخارجية مما أدى إلى عجز دول البحر الأبيض المتوسط في مواجهتها والحد منها.

* Corresponding author at :Boumerdes University, Faculty of Law and Political Science. ALGERIA.
Email : a.serir-abdallah@univ-boumerdes.dz

1. مقدمة

يرتبط المغرب العربي بعلاقات تاريخية مع أوروبا مما انعكس على تدفقات الهجرة من بلدان المغرب العربي إلى أوربا، وتتسم الهجرة المغاربية عموما بأنها طوعية ناتجة عن نقص الفرص، والفقر أو الصعوبات المعيشية، كما ساهم تطوّر وسائل الاتصال الحديثة في تقوية الروابط العابرة للحدود، بالإضافة إلى عولمة التجارة والإنتاج والاقتصاد ككل، مما أدى إلى ظهور فكرة "العمال بلا حدود" وهذا ما انعكس على طبيعة العلاقات بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ما أدى إلى وضع اتفاقيات ومعاهدات دولية وإقليمية في ظل تصاعد وتيرة الهجرة غير الشرعية، وارتفاع عدد المهاجرين الذي يواجهون أخطارا تهدد حياتهم أثناء اجتيازهم للحدود وانتقالهم للضفة الأخرى من المتوسط.

وتبعا لأهمية الموضوع الذي يطرح أزمة الهجرة السّرية من خلال الأسباب الدافعة إليها وأبعادها من جهة، ومسألة تفعيل النصوص القانونية التي وقعت عليها دول حوض البحر الأبيض المتوسط فيما يخص حقوق المهاجرين نطرح الإشكالية التالية: كيف تؤثر الهجرة المغاربية السرية على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لدول المتوسط؟ وما الإجراءات المتبعة من دول حوض المتوسط للحد منها؟

الهدف من هذه الورقة هو البحث في العوامل الدافعة للهجرة المغاربية نحو الدول الأوربية الواقعة شمال حوض البحر الأبيض المتوسط بطريقة غير شرعية، والآثار المترتبة على تلك الهجرة للتوصل إلى تشخيص دقيق لأبعاد الظاهرة وانعكاساتها على دول المصدر والدول المستقبلة، وكذا على المهاجر المغاربي بصفته الفاعل المؤثر والمتأثر في قضية الهجرة غير الشرعية.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي باتباع الأسلوب التحليلي لتفسير ظاهرة الهجرة في المجتمعات المغاربية، وقراءة النصوص القانونية ومختلف التدابير والاتفاقيات الموقعة من بلدان المغرب العربي، والدول الأوروبية.

2.أسباب الهجرة المغاربية إلى دول شمال حوض المتوسط وأبعادها

نحاول بيان الأسباب المؤدية إلى هجرة المواطن المغاربي إلى الضفة المقابلة لشمال افريقيا، ثم سنتطرق إلى مختلف الأبعاد المتعلقة بهذه الهجرة،

1.2. في أسباب التدفق المغاربي نحو شمال حوض المتوسط

تشكل أوروبا مساحة للهجرة على الشاطئ الجنوبي والشمالي للبحر الأبيض المتوسط، غالبية تدفقات الهجرة إلى أوروبا هي نتيجة الجوار والروابط التاريخية التي تربطها بهذه المنطقة والتكاملات العاطفية والاقتصادية التي توفرها هاتان المنطقتان. ومن جانب آخر، تتغير الهوية المهاجرة للمغرب الكبير وتصبح أكثر تعقيدًا، مع وظيفتها التقليدية كمنطقة هجرة، والتي لا تزال تزداد قوة، وتواصل التأثير بقوة على الهيكل الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي لبلدان المنطقة، وهكذا يصبح المغرب الكبير فضاء هجرة متعدد الوظائف يضاعف ويجدد الطرق كونه مرتبطًا بالعالم. فأصبحت الهجرة الآن تشكل حقيقة اجتماعية في المنطقة المغاربية وهذا الفضاء لا يزال مصدر انبعاث مهم لتدفقات الهجرة (Bensaad, 2009, p. 5).

بالنسبة للجزائر، ترجع أسباب الهجرة غير المشروعة إلى تفتيت المستعمر الفرنسي للبنية الاجتماعية الجزائرية بتدمير المجتمع الزراعي، وإضعاف صلة الفرد بأسرته وقبيلته، ومن الأسباب أيضا عدم وجود العدالة في توزيع الثروة الوطنية وإقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في العملية التنموية بعد الاستقلال، وكذلك مخلفات العولمة من خضوع الحكومات الجزائرية لشروط المؤسسات المالية الدولية، التي ترتب عليها الثراء الفاحش لشريحة ضئيلة والفقر المدقع لغالبية المواطنين، ومع تطوّر وسائل الإعلام والاتصال، اكتشف الشباب حياة أخرى على الضفة الشمالية للمتوسط، فأصبح المغرب أيضا المحطة الرئيسية للتسلّل إلى أوروبا نظرا لقربها الجغرافي من اسبانيا.

كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب نحو الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية، وكانت تتم حسب شروط أوروبية صارمة، وتمثلت مراحل الهجرة في الحوض المتوسطي كما يلي (**الشهاوي**، 2009، **صفحة** 19):

المرحلة الأولى: وتحديدا ما بين الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) إلى منتصف الثمانينات، أين وجدت الدول الأوروبية نفسها في وضع جديد بسبب مخلفات الحرب، وحاجتها إلى العمالة الأجنبية لتحقيق النمو، حيث شرعت في جلب اليد العاملة من الجزائر والمغرب ودول جنوب الصحراء، وتميزت هذه المرحلة بتحكم الدول الأوروبية في حركة تدفق المهاجرين عبر قنوات التجمع العائلي، ومن جهة أخرى بلورة الخطابات الحقوقية المحفزة للمهاجر.

المرحلة الثانية: مع منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي بدأت التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم لأبناء البلد الأصلين، مع تزايد رغبة أبناء الجنوب في الهجرة اتجاه دول الشمال مما أدى إلى إغلاق الحدود رغم صدور الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب عام 1997.

المرحلة الثالثة: أخذت هذه المرحلة طابعا صارما منذ منصف التسعينات، حيث اتجهت خلالها الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة، والذي استند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين رغم ذلك شهدت الهجرة المغاربية نحو بلدان شمال حوض البحر الأبيض المتوسط وتيرة متصاعدة خلال هذه الفترة نوضحها في الشكل التالي:

شكل 1: يوضح نسبة المهاجرين المغاربة في أوروبا عام 1997

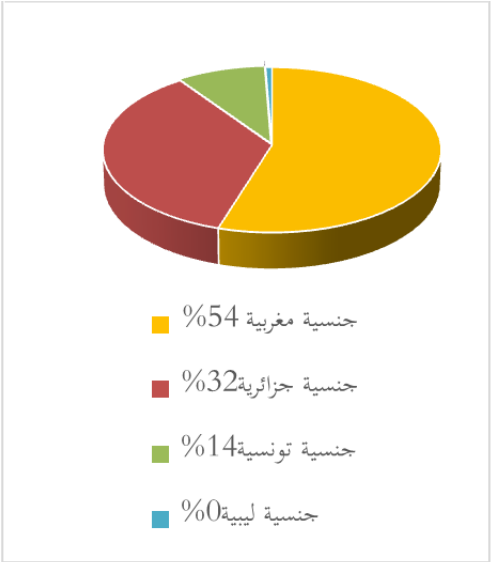

المصدر: (**غربي، فوكة، و مشري**، 2014، **صفحة** 104)

الملاحظ أنّ الخلل الديمغرافي (أنظر الجدول رقم01) الذي يصيب البلدان الأوربية المتوسطية سيؤثر على النشاط الاقتصادي، بسبب التقلص المستمر والمنتظم لشريحة الشباب (أقل من 18 سنة)، والتي لا تتجاوز 20% في اسبانيا، 18% في إيطاليا و23% في فرنسا مما يترتب عنه تداعيات خطيرة قد تترتب عن الخلل المسّجل على مستوى هرم الأعمار في هذه الدول (**غربي، فوكة، و مشري**، 2014، **صفحة** 115).

يظهر هذا التفاوت في مستوى الأعمار من خلال تطوّر عدد السكان في كل من الدول الأوروبية شمال المتوسط وكذلك لدول المغرب العربي جنوب المتوسط في الفترات الممتدة من 2001 إلى 2010، وما بين 2010 و2030، ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول التالي:

الجدول 1: تطوّر عدد سكان الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط

الدولة	2001	2010	2030
شمال المتوسط			
فرنسا	60	60.69	62.66
إيطاليا	57.8	58.82	53.66
إسبانيا	39.8	39.06	37.75
اليونان	10.9	10.75	10.44
البرتغال	10	9.86	9.79
جنوب المتوسط			
المغرب	29.2	35.95	45.24
الجزائر	31	38.39	49.9
تونس	9.7	11.86	14.99
ليبيا	5.2	8.8	14.39

المصدر: (**غربي، فوكة، و مشري**، 2014، **صفحة** 115)

2.2.الأبعاد الأمنية لهجرة المغاربة إلى أوروبا

للهجرة غير الشرعية أبعادا متعددة على البلدان المصدرة أو البلدان المستقبلة وهي كالتالي:

1.2.2. الأبعاد الاقتصادية للهجرة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية أبعادا اقتصادية على البلدان المصدرة أو البلدان المستقبلة وهي:

أ/ على صعيد الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية

تحتاج الدول الأوروبية إلى العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى الرغم من أنّ وجود العمالة المغاربية يخدم الاقتصاد الأوروبي إلا أنّ أوروبا دائما ما تطرح مسألة هجرة المغاربة غير الشرعيين وانعكاساتها على اقتصادها، ومن أهم أسباب حاجة دول حوض المتوسط الأوروبية إلى هجرة المغاربة هي سدّ النقص في الوظائف، خاصة في ظل ارتفاع نسبة الشيخوخة في أوروبا، لذلك تبقى الهجرة الأجنبية حتمية لإنقاذ أوروبا وبلدان المتوسط الأوروبية التي تحتاج إلى اليد العاملة.

ب/ على صعيد الدول المصدّرة للمهاجرين المغاربة

بالنسبة إلى الدول المغاربية تستفيد هي الأخرى من هذه الهجرة في بعض الجوانب خصوصا ما يتعلق بالتحويلات المالية للمهاجرين، وإسهاماتها في عملية التنمية الاقتصادية، وتحسين مستويات المعيشة،لكن يرى كل من الباحثان **سيمون جلداس ودنيال نوين**Gildas Simon, Daniel Noin أنّ "الأموال المكتسبة في أوروبا تستخدم للاستهلاك في مناطق معينة، مما يتناقض بشكل خطير مع المناطق المجاورة التي لا يهاجر سكانها، وفي بعض القرى يستخدم المال أيضًا لشراء الطعام والملابس ومجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية. بل أنّ المبالغ التي يتم جلبها من الخارج في بعض الولايات تمثل: 4/3 إلى 5/4 من الموارد، وحتى أكثر في بعض قرى الريف الشرقي، ومنه فالاستثمارات المنتجة، من ناحية أخرى تكون منخفضة أو صفر حيث نادرا ما يتم استثمار الأموال في الزراعة، أو في الصناعة" (Gildas & Daniel, 1972, p. 274).

وتتوزع الجالية المغاربية بين 22 في المئة من المغاربة، و13 في المئة من الجزائريين، و5.8 في المئة من التونسيين، هذه النسب لم تقتصر على هجرة العمالة غير الماهرة أو القليلة المهارة، إذ شملت الهجرة من بلدان المغرب المتخرجين الجدد، فيلاحظ في بعض المدارس العليا لتكوين المهندسين في الإعلاميات والتقنيات الحديثة في المملكة المغربية أنّ أكثر من 90 في المئة من متخرجيها الجدد يهاجرون إلى أوروبا وأمريكا، هذا يعني أنّ نمط الهجرة من البلدان الثلاثة للمغرب العربي قد تغيّر (**هاشم**، 2012، **صفحة** 37)، مما أدّى إلى ظهور عدة آثار سلبية للهجرة من بلدان المغرب العربي يمكن تلخيصها فيما يلي (**الورفلي**، 2016، **الصفحات** 95-97):

- خسارة تنموية كبيرة في المجالات المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- خسارة مالية تتمثل في النفقات التي تنفق على العقل البشري.

- تراجع في الرأسمال البشري الذي ينتج عن الهجرة مما يؤثر سلبا في العناصر القيادية والعمالية المؤهلة في البناء الاجتماعي والإنساني.

- تدني مستوى الخدمات الاجتماعية المتعددة الجوانب، مثل: الصحة والتعليم، أي اضعاف القدرة الذاتية للمجتمع.

- الاستعانة بالأجانب في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الوطنية والقومية.

2.2.2. الأبعاد الاجتماعية للهجرة المغاربية

يؤكد علماء الاجتماع أنّ الهجرات _سواء كانت داخلية أو خارجية_ ترتبط بكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تتعلق بصعوبات مرتبطة بمستويات عديدة أهمها:

أ / **مستوى التكيّف**: يوجد أربعة أنماط للتفاعل والتأقلم "حضاريا وثقافيا واجتماعيا" مع مجتمعات الهجرة، وهي: العزلة الاختيارية، التهميش، الاندماج، الاستيعاب والانصهار.

تعني العزلة أو "الجيتو الاختياري": «الانعزال طوعا أو كرها لمجموعات من الأفراد عن المجتمع المحيط، وتقليل حالات التفاعل والتعايش إلى أقل حد ممكن، عن طريق قصر ممارسة الحياة العادية داخل هذا الجيتو، فالتعليم والتجارة، والزواج، والثقافة، والتدين، وكل مجالات العيش تتم بينيا وحصريا، والعلاقة بالمحيط الخارجي تميل إلى أن تكون غير ودية من الطرفين» (**مرسي**، 2010، **صفحة** 56).

وعندما تحدث العزلة طوعا، تكون النتيجة هي الانفصال، وعندما يفرضها المجتمع المضيف تشهد المجموعة المعنية العزل، هنا تبدأ الفروق الجوهرية بين معطيات العزلة وواقعها، فقد تكون من منطلقات عنصرية بزعم التفوق والخشية من الذوبان في المجتمعات الأخرى، تحت مبررات متعددة دينية واجتماعية وسياسية، وقد يكون هذا الانفصال من منطلق إحساس بالنقص، أو انعدام الثقة بالنفس أو القدرات الذاتية والمكتسبة.

ويتم اللجوء إلى التجمع والتكتل في منطقة سكنية محدودة، بحيث تظل فرص اختلاط أفرادها وتفاعلاتهم وتعاملاتهم اليومية المعيشية إزاء الآخرين في الحدود الدنيا خارج هذه الدائرة الضيقة، فأفراد هذه الفئات يعيشون في غربتهم مع أوطانهم الأصلية وجدانيا وشعوريا برغم الانقطاع الجغرافي، وليس لهم علاقة بالسياسة المحلية التي تصنع في المحيط "الغريب" الذي يعيشون فيه، ولا يمارسون حقوقهم الانتخابية مثلا لانعزالهم عن البناء المجتمعي العام.

أما التهميش، فهو يحدث عندما تفقد مجموعة من المهاجرين الاتصال بثقافتها وتقاليدها، وتبقى في الوقت نفسه خارج الاتجاه السائد بالمجتمع المضيف، وتصبح بين ثقافتين وليس جزءا من أي منها، في حين يعبّر الاندماج حسب تعريف منظمة الهجرة الدولية عن: «عملية ذات اتجاهين، للمواءمة المتبادلة بين المهاجرين والشعوب المضيفة، وفي الوقت الذي يتعلم كل طرف من ثقافة الآخر المغايرة، فإنّ الفرد أو المجموعة العرقية يبقيان بعض ميراثهما الثقافي، وفي مثل هذا الوضع، فإنّ المجتمعات المستقبلة تظل هي المجموعة المهيمنة» (**مرسي**، 2010، **صفحة** 59).

وخلاصة القول، إنّ التأثير الاجتماعي للهجرة شرعية أو غير شرعية على المهاجرين من الدول المغاربية على المجتمعات الأوروبية بالغ الأهمية والتأثير ناتج أساسا عن عدم تكيّف المهاجرين في المجتمع الجديد مما يخلّف سلبيات نذكر منها (**الورفلي**، 2016، **صفحة** 100):

- دخول عادات غريبة على المجتمع، وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة، مثل: التسوّل والبطالة.

- وجود أشخاص من الذين لا يحملون وثائق الجنسية.

- مشكلات الهوية الثقافية، وتراجع القيم والمبادئ الأصلية.

- الاختلاف الثقافي والديني جعل من الاندماج أمرا صعبا.

- النفور من الأجانب والاعتداءات العنصرية عليهم، كما حدث في اسبانيا نتيجة زيادة تدفق أعداد المهاجرين المغاربة إلى إسبانيا، والذي أدى إلى تمييز المغاربة عن الإسبان، وتسبّب في توتر العلاقة بين الحكومتين المغربية والإسبانية، وإخفاق أي محاولة للحل، مما جعل المغاربة يواجهون صعوبة في إدماج أنفسهم في المجتمع الإسباني خصوصا بعد أحداث مدريد، وكذلك تصاعد مشكل الاختلافات الثقافية والدينية في الحياة العامة، بما في ذلك التعليم مثل رفض الحجاب في فرنسا، حيث اعتبرته رمزا دينيا للمسلمين، ومن هنا جاءت التوترات بين المهاجرين والمجتمع المضيف، وبخاصة في الأحياء المختلطة (**الورفلي**، 2016، **صفحة** 184).

ب/على مستوى الخدمات

تؤدي الهجرة إلى زيادة الأفراد المهاجرين عن جميع مجالات الاستثمار، من ناحية، وعن حجم الخدمات الاجتماعية المتاحة، وبخاصة في مجالات الإسكان والإقامة، ناهيك عن المشكلات الأخرى المرتبطة بالجريمة كتجارة المخدرات، الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة مما يسبب عدم الاستقرار الاجتماعي.

رغم ذلك يقترح **فيليب فارجيس PhilippeFargues** تشجيع هجرة السكان من المغرب الكبير إلى الاتحاد الأوروبي (العدد الكبير من الشباب الذين يدخلون سوق العمل، والزيادة في القوى العاملة النسائية وذوي التحصيل العلمي العالي)، بسبب انخفاض عدد السكان النشطين في الاتحاد الأوروبي بحوالي 4 ملايين بين عامي 2010 و2015 بمقدار 5.6 مليون بين عامي 2015 و2020، وبمقدار 7 ملايين بين عام 2020و2025،

و9.3 مليون خلال السنوات الخمس المقبلة.

كما تتوقع الأمم المتحدة حدوث توازن سلبي للهجرة بين الجزائر وبقية العالم بحوالي 28000 في السنة بين 2010 و2020، من 18000 في السنة بين 2020 و2030، و16000 سنويًا بين عامي 2030 و2050، رصيد هجرة صافٍ بلغ 780،000 شخص بين عامي 2010 و2050 **(Kateb, 2012, p. 18)**.

بشكل أساسي، سيستمر مكوّن التدفق في التطور في الاتجاه الذي بدأ في العشرين عامًا الماضية، والذي يتميز بتغيرات جوهرية في مجال الهجرة بين المغرب العربي وأوروبا في بلدان المغادرة والوصول وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل2: يوضح اتجاهات تدفق المهاجرين غير الشرعيين في سنة 2019

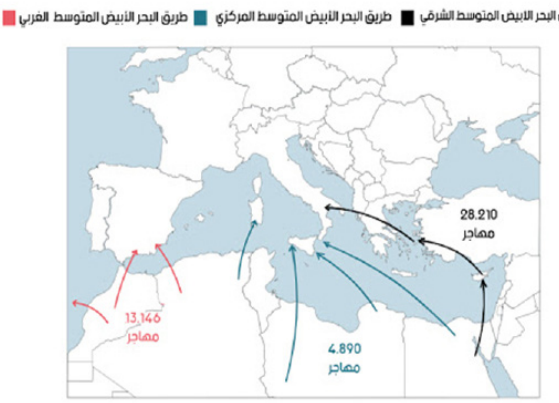

المصدر: (**نونبوست**، 2019)

أما بالنسبة للمغرب وتونس تتوقع الأمم المتحدة أن ترتفع أرصدتها من المهاجرين غير الشرعيين خلال الفترة الممتدة من2010إلى2050:

2.6مليون مهاجرا مغربيا و160،000مهاجرا تونسيا، وستبقى إمكانات الهجرة مرتفعة نسبياً خلال العقود القادمة لأن آثار انخفاض معدل المواليد والخصوبة لن تكون محسوسة على جزء من السكان الذين لديهم أعلى ميل للهجرة حتى ما بعد عام 2020، وستكون المنافسة على الوظائف المتاحة شرسة لجميع الأفراد الذين يبلغون من العمر 20 عامًا أو أكثر، وتكون الفترة 2010- 2025 أشدّ الفترات تنافسا بين الأجيال التي ولدت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات مع عدد كبير من السكان يصل على سوق العمل بسبب التأخر في بدء المرحلة الثانية من التحوّل الديموغرافي، سيكون عدد الباحثين عن عمل في الجزائر أكثر من المغرب، على الرغم من أن البلدين لديهما تقريبا نفس عدد السكان.

يتم إجراء هذه الحسابات بافتراض أن معدل نشاط النساء يتراوح من 15٪ في بداية الفترة إلى 50٪ في نهاية الفترة وبمعدل بطالة عالمي يبلغ 10٪ من السكان النشطين. يضيف هذا الطلب الإضافي بشكل طبيعي إلى مخزون الطلبيات الحالية (حوالي 1.1 مليون في عام 2010). الطلب الإضافي على العمالة لن ينخفض بشكل كبير فعندما تصل الأجيال التي تشكل عدد كبير من السكان إلى سن التقاعد، أي بحلول عام 2040، مع الأخذ في الاعتبار فرص العمل هذه فمن المحتمل أن تستمر الهجرة لتخفيف الضغوط في سوق العمل المحلي، وهو ما ظهر في مضمون المعاهدة الأوروبية حول الهجرة واللجوء السياسي فيما سميّ "بالهجرة المنتقاة" التي تنظم مسألة تنقل الأشخاص بين الضفتين بعد تحديد البلد الأوروبي قائمة مسبقة لاحتياجاته من المهاجرين، ومؤهلاتهم العلمية والمهنية، الأمر الذي سيزيد من استنزاف هجرة الكفاءات المحلية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط (**المخادمي**، 2009، **صفحة** 69).

3.2.2. الأبعاد السياسية

يؤدي النمو المتزايد لأعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى تكوين أقليات مقيمة إقامة غير شرعية، مما قد يترتب عليه مستقبلا مطالبة بلدان المنشأ بحقوق الجاليات، وقد تمحي هذه الأقليات ثقافة مجتمع الدولة المتسلل إليها، وكذلك قد تلجأ دول المنشأ إلى سحب عمالتها مما يهدد خطط التنمية، ومن أهم الأخطار السياسية للمهاجرين غير الشرعيين (**الأصفر و آخرون**، 2010، **صفحة** 9):

- التطرف الفكري وزعزعة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية المهاجرين غير الشرعيين.

- زيادة الاضطرابات السياسية والنزاعات على مراكز السلطة.

- تهيئة جموع المهاجرين غير الشرعيين للمشاركة في الاضطرابات السياسية.

- جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع احتمال نشأة المساومات السياسية.

4.2.2. الأبعاد الثقافية والنفسية

تترك الهجرة آثارا ملموسة على ثقافة المجتمعات، وأوّل تأثيراتها تكون على المهاجر نفسه الذي باحتكاكه بالمجتمع الجديد يكتسب تدريجيا قيم وعادات تختلف مع قواعد المنظومة الثقافية لبلده الأصلي بما يؤدي إلى انصهاره الثقافي مع المبادئ الأخلاقية والسلوكية للمجتمع الأوروبي، في حين يجد البعض من المهاجرين من المغرب العربي صعوبات كبيرة في التخلي عن ثقافاتهم الأصلية مقابل سعيهم للتكيّف مع ثقافة ذات دعائم أخلاقية غربية.

كما أنّ الأسرة الباقية التي رغم بعد المسافات تشارك المهاجر تجربة التحرك نحو الخارج، فتشهد تحوّلات هامّة في بناءاتها الرمزية والثقافية ومواقفها وسلوكياتها بما يتيح فرص اعتناق الحداثة والتغيّر نحو الأفضل أو العكس، ومن ناحية أخرى يكون الاتصال بالواقع الجديد داعما في الوقت نفسه للواقع الذاتي للأفراد بما يكسب الهجرة قيمة في تعزيز ثقافة

الأسرة حسب دراسة قامت بها الباحثة **نعيمة الفقيه** على المجتمع النفزاوي بتونس، حيث توصلت إلى مساهمة الهجرة في تقوية الإجراءات الدفاعية للأسرة من خلال وجود عملية تضم بناء ثقافة أسرية تقوم على التفاعل الواعي بين الثقافة النفزاوية الراسخة والتجديدات المحاكية لأفكار العالم الغربي (**الفقيه**، 2017، **صفحة** 139).

إلا أنّ تقبل الثقافة الوطنية بالنسبة لأبناء المهاجرين في البلد المستقبل تختلف تماما عن الطرح السابق، خاصة مع وجود مظاهر السلوك الرافض لدى أطفال بعض الجماعات من المهاجرين من بلدان المغرب العربي الذين يكونون أكثر نزوعا لاعتبار هويتهم الذاتية مختلفة عن الهوية الوطنية لآبائهم.

كما يمكن أن يحمل المهاجرون هويات متعددة، غير أنّ الطريقة التي يوازنون بها بين هذه الهويات هي التي تؤثر في سلوكهم داخل المجتمع الأوروبي، خاصة أنّ الاعتبارات المشتركة لهذه المجتمعات تواجه تحديات بدخول جماعات ذات ثقافات مختلفة وأسس أخلاقية مختلفة مثلا الاعتزاز بشرف العائلة كما وضحه مارك واينر سنة 2011 في كتابه «حكم القبيلة» بحيث ينظر السكان الأصليون إلى أولئك القادمون باعتبارهم الآخر وتتوّلد ظاهرة سلوكية فيما يعرف برهاب الأجانب Xenophobia، بينما ينظر المهاجرون بدورهم إلى السكان الأصليين باعتبارهم الآخر أيضا، وإذا استمرت هذه السلوكيات يصبح المجتمع أقل استعدادا للتعاون والمساواة **(collier, 2013)**.

3. الهجرة المغاربية وقنوات التعاون الأورو-متوسطية

نتناول في هذا المحور السياسات والإجراءات التي قامت بها الدول الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما نتطرق إلى التدابير القانونية التي اتخذتها الدول المغاربية الأربعة: الجزائر، تونس، ليبيا، والمغرب لمواجهة الهجرة غير الشرعية على النحو التالي:

1.3. سياسات الهجرة الأوروبية

بدأ ظهور العلامات الأولى لسياسات الهجرة الأوروبية في بداية الثمانينات للأسباب التالية:

-إخفاق سياسات "إغلاق الحدود" القائمة منذ 1974، فالهجرة استمرت بأشكال مختلفة شرعية (لمّ شمل العائلات)، وغير شرعية (هجرة سرية أو تحت ستار تأشيرة سياحية أو تأشيرة للطلبة).

-إدراك عدم واقعية الاعتقاد بقدرة كل دولة عضو منفردة على معالجة ظاهرة الهجرة.

-ازدياد طلب اللجوء السياسي.

وبهذا، لم تتمكن الدول السبع والعشرون المكوّنة للاتحاد الأوروبي من إرساء أسس سياسة موحدة للهجرة، على الرغم من المحاولات العديدة، وتبقى أهم المحطات في هذه السياسة:

1.1.3. الاتفاقيات الأوروبية

يشكل ملف الهجرة محور اهتمام جميع الدول الأوروبية بما فيما المتوسطية منها والتي وقعت على العديد من الاتفاقيات الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية أهمها:

- اتفاقية شنغن Schaengen (1985): التي أرست نظام التأشيرة بالنسبة لغير مواطني الاتحاد الأوروبي، وإلغاء المراقبة الحدودية داخل هذا المجال.

- اتفاقية ماستريخت Masastricht (1992): التي حددت مفهوم المواطنة الأوروبية (البند 9 من الاتفاقية)، واتفاقية أمستردام Amsterdam (1997) التي كان من أهدافها توحيد سياسة الهجرة الأوروبية.

- اتفاقية طامبيري Tampere (1999): تبنت المقاربة الشاملة التي تقتضي عدم التركيز على محاربة الهجرة السرية، والتي أظهرت محدوديتها وبلورة استراتيجية تأخذ بالاعتبار إنعاش التعاون مع الدول الموفدة، وإدماج المهاجرين في وضعية قانونية.

- قمة لاكين Lacken (ديسمبر 2001): أظهرت عن تراجع وتشدد في سياسة الهجرة نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001.

- وركزت قمة إشبيلية Sevilla(2002) هذا التشدد، وكذلك قمة طيسالونيك Thessalonique(2003)، ولاهاي La Hay(2004) التي مع اعترافها بضرورة تبني مقاربة متوازنة للهجرة، ألّحت على ضرورة محاربة الهجرة غير القانونية.

2.1.3. نظام الرقابة الافتراضي للهجرة غير الشرعية: والمتضمن

-نظام شنغن للمعلومات: هي قواعد بيانات مستخدمة لضبط الهجرة والحدود في الاتحاد الاوروبي منذ 1988، مقرها مدينة ستراسبورغ بفرنسا وهي المسؤول التقني لهذا النظام، ويستخدم من قبل حرس الحدود والشرطة والجمارك والسلطات القضائية في جميع أنحاء منطقة شنغن لجمع المعلومات عن أشخاص متورطين في جريمة ما، أو لا يكون لهم الحق في الدخول للأراضي الأوروبية. ويتم إدخال المعلومات في الهيئة العامة للاستعلامات وإرسالها عبر النظام المركزي لفضاء شنغن، كما يعمل على تقديم التنبيهات المخزنة في الهيئة العامة، ويعمل في مجال الأشخاص ومجال الأشياء.

-النظام المتكامل للمراقبة الخارجية: يعتبر من أكبر أنظمة المراقبة في أوروبا، تهدف إلى مسح المناطق البحرية المستهدفة من قبل المهاجرين السريين، طبق في عام 1999 في مضيق جبل طارق، يتم استخدام تقنيات متقدمة في مراقبة الحدود، أنظمة رادار مسافات طويلة، أجهزة استشعار، كاميرات حرارية، أجهزة الكشف الليلي وزوارق لخفر السواحل.

-نظام معلومات التأشيرة: تسجيل المعلومات البيومترية لطالبي التأشيرة لتسهيل تبادل البيانات بما يمكن السلطات الوطنية المختصة من الدخول وتحديث التأشيرة والتشاور الكترونيا

حول هذه البيانات، ويربط القنصليات في دول خارج الاتحاد وجميع نقاط العبور الحدودية الخارجية لدول شنغن (**بوبصلة**، 2017، **صفحة** 445).

- الوكالة الأوروبية لتدبير التعاون العملي: أنشئت سنة 2005 لتنسيق التعاون على مستوى الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

- برنامج إعادة المهاجرين الذي تبناه الاتحاد الأوروبي سنة 2007: الهادف إلى تنسيق إجراءات طرد المهاجرين في وضعية غير قانونية، وتمديد الحجز الاحتياطي لمدة 18 شهرا مع منع الدخول إلى التراب الأوروبي لمدة 5 سنوات.

3.1.3. تنظيم الهجرة في ظل التعاون الإقليمي لدول غربي المتوسط

جاء طرح إقامة تجمع دول غرب المتوسط أو ما يعرف بتجمع (5+5) الذي يضم دول اتحاد المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ودول جنوب أوروبا (مالطا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال) باقتراح من الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ووزير خارجيته كلود شيسون عام 1983.

وقد تم بعد انضمام فرنسا وإسبانيا والبرتغال إلى مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، حيث دعت فرنسا إلى عقد ندوة في مدينة مرسيليا من 25 - 27 من فبراير 1988 تحت عنوان "حقائق وآفاق التعاون بين الدول الأوروبية المطلة على الضفة الغربية لحوض البحر المتوسط ودول المغرب العربي".

وقد جاء الإعلان التأسيسي في روما بإيطاليا في 10 أكتوبر 1990، الذي أشار إلى أهمية التعاون لتحقيق السلم والأمن في المنطقة، ومن مميزات السياسة الأمنية الجديدة لدول الشمال ما يلي (**الورفلي**، 2016، **الصفحات** 114-119):

- إسناد مفهوم الأمن والسلام لعملية الشراكة المتوسطية.

- طغيان البعد الأمني على البعد السياسي في عملية التعاون المتوسطي لمكافحة الهجرة غير المشروعة.

- دمج الجانب الاقتصادي والتجاري بالجانب الاجتماعي في عملية انتقال الأفراد من دول الجنوب

- إلى دول الشمال.

- طرح ظاهرة التطرف والإرهاب بوصفها أخطارا جديدة من صلب الهجرة.

- ربط استقرار الأمن في المنطقة بفعل كفاءة الدول المرسلة للمهاجرين.

- طرح موضوع الهجرة غير الشرعية بوصفه تحديا جديدا لإثبات المصداقية بالنسبة إلى حكومات الجنوب.

4.1.3. الهجرة ضمن مسار الاتحاد من أجل المتوسط

جاء المشروع الجديد الاتحاد من أجل المتوسط (UPM) على أنقاض ما بقي من مشروع مسار برشلونة الأورو-متوسطي، الذي انطلق في سنة 1995، في إطار ما يسمى بمشروع سياسة الجوار، وإعادة بعثه من جديد، وتحيينه عبر بعض المشاريع (**المخادمي**، 2009، **صفحة** 46) من أبرزها تلك المتعلقة بملف الهجرة.

وقد ركز الإعلان الختامي للمؤتمر الوزاري بشأن عملية برشلونة للاتحاد من أجل المتوسط المنعقد في مرسيليا في الفترة ما بين 3-4 نوفمبر 2008 على حتمية أن تكون مسألة الهجرة جزءا لا يتجزأ من الشراكة الإقليمية، كما شددّ على تطوير إدارة الهجرة القانونية التي تكون في مصلحة جميع الأطراف، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتأسيس روابط بين الهجرة والتنمية كقضايا ذات اهتمام مشترك (**الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط**، 2019).

الملاحظ أنّ تأسيس الشراكة الأورو-متوسطية على مقاربة انطلقت من مبدأ "منع حرية الانتقال في فضاء مجاور"، ومراقبة الوقائع من عام 1995 إلى عام 2008، أدى إلى اقفال الأبواب الرسمية للهجرة، إلا أنّ "القلعة الأوروبية لم ترفع في الحقيقة جسورها المتحركة" على حد تعبير جوزيف سيورتينو (**Colombo, 2002, p. 256**)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3: **يوضح تطوّر عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا بين عامي** 2000-2013

	2000	2013	الفرق
المهاجرون من بلدان المغرب العربي			
الجزائر	1,036,939	1,763,789	726,850
ليبيا	246,475	368,637	122,162
موريتانيا	142,578	135,591	-6,987
المغرب	1,970,467	2,868,828	898,361
تونس	488,122	658,364	170,242
جملة	3,884,581	5,795,209	1,910,628
المهاجرون في بلدان المغرب العربي			
الجزائر	250,110	270,407	20,297
ليبيا	558,770	755,974	197,204
موريتانيا	62,593	90,206	27,613
المغرب	53,124	50,771	-2,353
تونس	36,212	36,526	314
جملة	960,809	1,203,884	243,075

المصدر: (**United Nation, 2014**)

نستنتج أنّ تطور الهجرة السّرية، والتسويات التي جرت في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وبلجيكا في الفترات الأخير، والقبول الشرعي (لطالبي اللجوء، وحركية الفئات المؤهلة، والنخب

الثقافية والمالية) هي براهين على أنّ إقفال الحدود في الفضاء المتوسطي مسألة غير قابلة للتطبيق. ولكن السياسة العقلانية التي تريد البلدان الأوروبية انتهاجها هي في الواقع ذات تأثير سلبي مزدوج حيث تجذب نحو الخارج النخب الأكثر تأهلا في بلدان الجنوب، فتتسع بذلك فجوة التطوّر بين الشمال والجنوب (**خضر**، 2010، **الصفحات** 103-105).

وبعد توقف إصلاح دبلن، بدأ القادة الأوروبيون في البحث عن أفكار جديدة لحل الأزمة السياسية المستمرة بشأن الهجرة كتشديد الحراسة على حدود بلدان شمال المتوسط كمشروع بناء الجدار الاسباني الذي يحتوي على رادار للمسافات البعيدة ومعدات حديثة للأشعة تحت الحمراء وكاميرات الصوّر الحرارية.

كما استقروا على اقتراح -إنشاء مراكز لمعالجة اللجوء تتجاوز الحدود للاتحاد الأوروبي كمراكز الحماية الدولية في بلدان العبور" التي اقترحها رئيس الوزراء الإيطالي لاجوزيبي كونتي، وإنشاء مراكز معالجة مشتركة داخل الاتحاد الأوروبي إلى جانب استخدام مراكز الاستقبال التي تقيد حرية تنقل المهاجرين.

تمثل الحلول السالفة الذكر إشكالية بموجب القانون الأوروبي الحالي والقانون الدولي بسبب إعادة الوافدين إلى بلدان ثالثة دون منحهم الفرصة لتقديم طلب لجوء، كما أنّ إجراءات اللجوء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تحظر الموقعين عليها الطرد الجماعي للأجانب، كما يمنع قانون السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رد المهاجرين الذين يتم إنقاذهم بواسطة القوارب الأوروبية أثناء عبور البحر الأبيض المتوسط. وعلى العكس من ذلك إذا تم إيقاف المهاجرين وطالبي اللجوء المحتملين قبل دخول مياه الاتحاد الأوروبي ودون إشراك السفن التي ترفع العلم الأوروبي، فلن تتحمل أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي مسؤولية قانونية رسمية (**Collett & Susan, 2018**).

2.3. جهود دول المغرب العربي للحد من الهجرة غير الشرعية

تماشيا مع مساعي الاتحاد الأوروبي في محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، اتخذت دول المغرب العربي مجموعة من الآليات والخطوات للحيلولة والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تؤثر في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، ومن المبادرات المتخذة مثلا في:

1.2.3. تونس

تتراوح عقوبة محاولة الهجرة سريا بين 3 سنوات و20 سنة ودفع غرامة مالية تصل إلى 100 ألف دينار تونسي، في الآونة الأخيرة وجدت تونس نفسها دولة مصدر وعبور في أن واحد، ولهذا اتخذت مجموعة من الإجراءات والتشريعات مستوفاة من أعمال وزارة العمل والمؤسسات المتخصصة، ووزارة الداخلية:

- القانون رقم 28 المؤرخ في 30مارس 1977 جرم عمليات تسهيل الإبحار خلسة بكل أشكاله مع دفع غرامة مالية 300 دينار تونسي أو سجن مدة 6 أشهر أو إحدى هاتين العقوبتين.

- القانون رقم 6 المؤرخ في 3 فيفري2004 واعتبر المشرع التونسي هذه الجريمة -الإبحار خلسة- جريمة قصدية وشدد في النقطة الثانية من العقوبة من 3 سنوات إلى 20 سنة ودفع غرامة مالية 100 ألف دينار أي 83 ألف دولار (**بوبصلة**، 2017، **صفحة** 452).

2.2.3. ليبيا

إصدار مؤتمر الشعب العام قانون رقم19 لعام2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، وينص القانون على العقاب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وغرامات مالية تصل الى25 ألف دولار، وقد تصل عقوبة المهّرب إلى السجن المؤبد في حالة وفاة أحد الأشخاص الذين تم تهريبهم بطرق غير شرعية، ومع اندلاع الثورة في ليبيا ارتفع إيقاع الهجرة من ليبيا نحو البحر المتوسط، فقد بلغ عدد الذين وصلوا إلى السواحل الايطالية سنة 2012 بـ20 ألف وتضاعف الرقم في 2013 بحوالي 70 ألف مهاجر، وفي 2014 تجاوز 218 ألف حسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (**بوبصلة**، 2017، **صفحة** 453).

3.2.3. المغرب

سنّت المملكة المغربية عام 2003 القانون 02/03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب وبالهجرة غير الشرعية الذي دخل حيّز التنفيذ في 2003/11/11 بهدف تقنين المخالفات المرتبطة بالهجرة السرية، وهي:

- عاقبت هذه الأحكام كل الأشخاص الذين يغادرون التراب المغربي بصفة سرية بغرامة مالية تتراوح بين 3000 و10000 درهم، وبالحبس من شهر إلى 6أشهر، أو بإحدى هاتين العقوبتين معا طبقا لنص المادة 50 من القانون رقم 02/03.

- تشديد العقوبة على كل من نظم أو سهل أو ساعد دخول مغاربة أو أجانب بصفة سرية بالحبس من 6 أشهر إلى 3سنوات، وبالغرامة من 50000 إلى 500000 درهم.

- معاقبة المسؤولين أو الأعوان أو المستخدمين الذين يقدمون مساعدة في النقل البري أو الجوي أو البحري بالحبس من سنتين إلى 5 سنوات، وبغرامة تتراوح بين 50000 و500000 درهم.

- انشاء مديرية لشؤون الهجرة، ومراقبة الحدود على مستوى وزارة الداخلية ومرصد الهجرة (**برايك**، 2017، **صفحة** 141).

4.2.3. الجزائر

على المستوى القانوني، ونظرا للفراغ المسجل في هذا المجال

حتى عام 2008، طبقت أحكام القانون البحري بعدها تم سّن القانون رقم 08-11 المؤرخ في 21 يوليو 2008الخاص بدخول وإقامة وتنقل الأجانب، كما جاء القانون 09-01 المعدل والمتمم لقانون العقوبات بأحكام هي:

- تجريم الخروج غير القانوني من التراب الوطني بعقوبة قد تصل إلى 6أشهر بالنسبة للمهاجر، وعقوبة السجن لمدة 10 سنوات لمنظمي الهجرة غير الشرعية.

- استحدث المشرع الجزائري في مدونته العقابية (بموجب تعديل2009) المادة175 مكرر1" دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة 20.000دج إلى 60.000دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية ، وذلك بانتحاله هوية عن طريق استعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى كالتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود" (**بوبصلة**، 2017، **صفحة** 554).

من حيث المؤسسات جندت الدولة قوات الجيش الوطني الشعبي، والدرك الوطني والشرطة، المتمثلة في حراس الحدود وحرس السواحل، ومصالح شرطة الحدود، حيث تسهر على المداومة ومراقبة الحدود، كما أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير المشروعة، والفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية، أما على المستوى الفني فقد تم تجهيز السواحل الجزائرية بنظام مراقبة متطوّر - الجهاز المندمج VITMS استجابة لمطالب وضغوط أوروبية (**عواشرية**، 2018، **صفحة** 156).

4. خاتمة

تبقى ظاهرة الهجرة عموما والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص من منطقة المغرب العربي نحو دول شمال المتوسط من المشاكل المعقدة والمثيرة للبحث والدراسة، خاصة بتصاعد عدد المهاجرين من الرجال والنساء وحتى الأطفال والشيوخ، وهذا ما يعدّ من المؤشرات الخطيرة التي تدل على استعصاء المشكلة على إيجاد سبل مواجهتها أو الحد منها مع تزايد عصابات تهريب البشر، ووجود توتر أمني في منطقة شمال افريقيا بفعل ما تشهده ليبيا من عدم استقرار، وظروف اقتصادية صعبة يواجه بفعلها الفرد في تونس والجزائر والمغرب صعوبات معيشية تجعله يبحث عن تحسينها من خلال هجرته نحو فرنسا، إيطاليا أو اسبانيا باعتبارها الدول الأوروبية الأقرب جغرافيا إلى المغرب العربي، ومنه خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج هي:

- تطوّر ظاهرة الهجرة من بلدان المغرب العربي إلى دول شمال المتوسط هو نتيجة لأسباب جغرافية، تاريخية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية.

- تترك الهجرة غير الشرعية آثار سلبية أكثر منها إيجابية على دول المنبع المغاربية والدول المستضيفة الأوروبية.

- عجز جهود الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية رغم اتفاق جميع الأطراف المغاربية والأوروبية على خطورتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، خاصة فيما يتعلق بقضية الاندماج والتعدد الثقافي والقبول بعادات وتقاليد وديانة الطرف الآخر، والتأثير على المجتمعات المضيفة من حيث القيمة المضافة التي يعطيها المهاجر المغاربي في دول حوض المتوسط الأوروبية.

على ضوء هذه النتائج يمكن لنا أن نعطي توصيات منها:

- ضرورة قيام بلدان المغرب العربي بإصلاحات داخلية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتوفير المناخ الملائم لتحسين جودة الحياة للأفراد، وتقديم برامج للتنمية على المديين القريب والمتوسط للخروج من أزمة الفقر والفساد وتدني مستوى المعيشة.

- النهوض بقطاع المهن والتكوين المهني والقطاعات المنتجة مع الحفاظ على الرأسمال البشري والحد من هجرة الأدمغة بتوفير الفضاء العلمي والأكاديمي المشجع على تشجيع الابتكار.

- العمل على التنسيق بين الجهود المغاربية من خلال إعادة بعث مشروع اتحاد المغرب العربي وإيجاد الآليات اللازمة لمواجهة النزيف الحاد للشباب المغاربي.

- تفعيل مبادئ الحكم الراشد على المستوى المركزي واللامركزي من خلال المقاربة التشاركية كمنهج للتقرب من المواطن والاحتكاك بمشاكله ومطالبه.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

المصادر والمراجع

الأصفر، أ.ع.، & آخرون. (2010). مكافحة الهجرة غير المشروعة. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

برايك، ا. (2017). الجهود التشريعية لدول شمال افريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية. مجلة معارف للبحوث والدراسات التاريخية (13).

بوبصلة، أ. (2017). دور الهيئات والحكومات في معالجة قضية الهجرة غير الشرعية. مجلة دراسات حول الجزائر والعالم (7).

الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط. (2019، 02). Retrieved 12 03، 2019، from https://paufm.org/wp-content/CULT_recommendation_final_AR.pdf/02/uploads/2019

خضر، ب. (2010). أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

رقية سليمان عواشرية. (2018). نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجا). المجلة العربية للدراسات الأمنية ، 33 (71).

طارق عبد الحميد الشهاوي. (2009). الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

عبد القادر رزيق المخادمي. (2009). الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد غربي، سفيان فوكة، و مرسي مشري. (2014). الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. بيروت: دار الروافد الثقافية.

مرسي، م.ع. (2010). قضايا المهاجرين العرب في أوروبا. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

نعيمة الفقيه. (2017). انعكاسات ظاهرة الهجرة الخارجية على بنية الأسرة ووظائف أفرادها في المجتمع النفزاوي: دراسة سوسيوديموغرافية. مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية (33).

نونبوست. (2019). اتجاهات تدفق المهاجرين غيرالشرعيين سنة 2019. تاريخ الاسترداد 15 12، 2019، من https://www.noonpost.com

هاشم، ن. ف. (2012). هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا هولندا نموذجا. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ونيسة الحمروني الورفلي. (2016). الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي (5+5)، القاهرة: دار الفكر الجامعي.

Bensaad, A. (2009). Le Maghreb à L'épreuve des migrations subsahariennes, Immigration sur émigration. paris: édition Karthala.

Collett, E., & Susan, F. (2018, 06). Europe Pushes to Outsource Asylum, Again. Retrieved 01 13, 2020, from https://www.migrationpolicy.org/news/europe-pushes-outsource-asylum-again

collier, P. (2013). How Migration Is Changing Our World. USA: Oxford University Press.

Colombo, S. (2002). Stranieri in italia : Assimilati ed esclusi. Bologna: Il Multi-no.

Gildas, S., & Daniel, N. (1972). La migration maghrébine vers l'Europe. Cahiers d'outre-mer , 25 (99).

Kateb, K. (2012). Bilan et perspectives des migrations algériennes, Hommes & migrations. Revue française de référence sur les dynamiques migratoires (1298).

United Nation. (2014). Trends in international migrant stock the 2013 revision. USA.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أمينة سرير عبد الله، (2022)، أبعاد الهجرة السّرية نحو دول شمال حوض المتوسط وإجراءات مواجهتها على المستوى الأوروبي وفي القوانين المغاربية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص ص: 224-233